

تمكين سيدات الأعمال من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
للوصل المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة
الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس



سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في قطاعات الأغذية الزراعية،
المنسوجات والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الملف التعريفي الوطني لسلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في لبنان:
الملخص التنفيذي

فريق البحث والتحرير

فائزة بن حديد، مريم بوجاجا

يوليو 2022

الخلفية

خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع (2017-2019) الذي ينفذ في إطار الشراكة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، تم إجراء تدقيق من منظور النوع الاجتماعي للسياسات الاقتصادية والأطر القانونية والاتفاقيات التجارية في البلدان الستة التي يشملها المشروع، وتقييم آثار العولمة وتحرير التجارة على التمكين الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها إلى الأسواق التجارية. وقد مكّنت نتائج التدقيق من لفت الانتباه ورفع مستوى الوعي لدى الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر بشأن أهمية "تمكين المرأة وصولاً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية"، وذلك عن طريق التوعية القائمة على الأدلة، وأنشطة الدعوة والمناصرة، والتواصل والتشبيك، بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها. وينبني المشروع الجديد على قاعدة التوصيات والأولويات التي أقرها وحددها أصحاب المصلحة المستهدفون.

وانطلاقاً مما سبق، يتلخص الاستنتاج الرئيسي من عملية تحليل الوضع وتدقيق النوع الاجتماعي في أنّ النوع الاجتماعي محايد / سلبي ولا يتم تعميمه بالفعل في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية، وأنّ البيئة السائدة لا تساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والتجارية.

لذلك فإن الأولوية المحددة للمشروع الحالي "تمكين رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو الوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة" هي تعزيز قدرة رائدات الأعمال على زيادة فرص وصولهن إلى الموارد والتحكم فيها على قدم المساواة مع نظرائهن من الرجال، مع التركيز على مجال الأعمال والأسواق التجارية. أما الهدف الموضوعي للمشروع فيتمثل في "توفير بيئة مواتية لتعزيز وإدماج ريادة الأعمال النسائية في قطاع الأعمال والأسواق التجارية" في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس".

ويتطلب توفير هذه البيئة المواتية إنتاج وتوفير المعلومات بشأن رائدات ورواد الأعمال من منظور تحليل النوع الاجتماعي المقارن، ويشمل ذلك تحديد مواصفات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأبرز الفاعلين في ثلاثة قطاعات مختارة، وهي الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تحليل سلسلة القيمة المراعية للفروق بين الجنسين (المقاربة والأدوات)، والذي شمل البلدان الستة المذكورة آنفاً، قد تم استخدامه لتقييم حالة المساواة بين المرأة والرجل، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في النشاط الاقتصادي والحصول على فرص النشاط التجاري والوصول إلى الأسواق التجارية.

وقد تم الاختيار على القطاعات/ القطاعات الفرعية التالية: (1) الزراعة: الصناعات الغذائية؛ (2) الصناعات الخفيفة: المنسوجات والملابس؛ (3) الخدمات: تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبالإضافة إلى عمليات المراجعة والتقييم والتحليل، تم التركيز على عدد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تملكها / تديرها النساء والرجال، وهي تمثل عينة من القطاعات الفرعية التي تم اختيارها (الصناعات الغذائية والنسيج والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال).

ويهدف تشخيص القيود والتحديات إلى تحديد أوجه عدم المساواة والفجوات القائمة بين الجنسين وتقييم الاحتياجات من حيث الموارد وبناء القدرات من أجل تحديد الأولويات على مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة ورائدات الأعمال أنفسهن، بما في ذلك أثناء وبعد فترات الإغلاق التي تم فرضها بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وما خلفه ذلك من تداعيات.

حقائق وأرقام

1. السياق العام

الجدول 1 – المؤشرات العامة

المؤشرات العامة ¹	إناث	ذكور	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليارات الدولارات)			18.73
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)			10.94
عدد السكان (مليون نسمة)	3.41	3.45	6.86
معدل النمو السكاني %	-0.12	-0.03	-0.04
النسبة بين الذكور والإناث في تعداد السكان	49.68	50.32	0.90

يعاني لبنان من ركود اقتصادي حادّ ومطول، ويعود ذلك في جانب منه إلى أنّ الاستجابات على مستوى السياسات العامة لم تكن كافية للتصدّي لسلسلة الأزمات الخطيرة التي شهدها لبنان، ومنها على وجه الخصوص انفجار ميناء بيروت، والتي زادت تفاقمًا بسبب جائحة كوفيد-19. فقد تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 20.3 في المائة في عام 2020، ومن المتوقع أن ينخفض بنسبة 10 في المائة إضافية هذا العام. ووصل معدل التضخم إلى ثلاثة أرقام، وعرفت أسعار بعض المواد الغذائية ارتفاعاً بأكثر من 600 في المائة، فيما فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90 في المائة من قيمتها. والنتيجة أنّ أكثر من 50 في المائة من اللبنانيين يعيشون الآن تحت خط الفقر، و25 في المائة منهم يعانون من الفقر المدقع. كما تتزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي، حيث أنّ 75 في المائة من العائلات اللبنانية، حسب تقديرات الأمم المتحدة، تكافح للحصول على الغذاء و1.2 مليون لبناني يحتاجون إلى مساعدات غذائية².

2. ترتيب لبنان عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين 2021

لم يتمّ تقييم لبنان في عام 2006 حيث أنّ نقطة الأساس المرجعية لذلك العام لم تكن متاحة، إذ سجّل البلد حضوره لأول مرة في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين في عام 2010. وفي أحدث تقرير عن الفجوة بين الجنسين صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، احتل لبنان المرتبة 132 عالمياً من بين 156 دولة،

¹ تختلف هذه الأرقام قليلاً عن الأرقام الواردة أعلاه حيث أنها مشتقة من مصدر مختلف وهو التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين - المنتدى الاقتصادي العالمي 2021 http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

² <https://www.usip.org/publications/2021/07/lebanon-assessing-political-paralysis-economic-crisis-and-challenges-us-policy>

والمرتبة الخامسة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 72) وتونس (المرتبة 126).

الجدول 2 - ترتيب لبنان عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين (2010-2021)

التقدم (2010-2021)		2021		2006	
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
+0.030	-16	0.638	132	0.608	116

3. التحصيل العلمي

سجل مستوى التعليم في لبنان درجة 0.964 في عام 2020 وظلّ على حاله في عام 2021. ومع ذلك، تراجع ترتيب لبنان من 111 في عام 2020 (من بين 153 دولة) إلى 113 في عام 2021 (من بين 156 دولة). وفيما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالمدارس، فقد بلغت 96.9 في المائة بالنسبة للرجال مقابل 93.3 في المائة بالنسبة للنساء، وهو ما ينسجم مع الاتجاهات الإقليمية.

الجدول 3 - الترتيب المقارن للتحصيل العلمي في لبنان 2010 - 2021³

التقدم (2010-2021)		2021		2006	
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
-0.013	-22	0.964	113	0.977	91

4. المشاركة الاقتصادية والفرص

الجدول 4 - الترتيب المقارن لفرص المشاركة والمشاركة الاقتصادية في لبنان 2010-2021⁴

التقدم (2010-2021)		2021		2006	
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
+0.039	-15	0.487	139	0.448	124

تشير أحدث البيانات المتاحة إلى ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث لم يتجاوز معدل المشاركة 24.4 في المائة، مقابل 70.4 في المائة للرجال. وفيما يتعلق بمعدلات البطالة لعام 2019، بلغت النسبة 14.3 في المائة لدى الإناث مقابل 9.97 لدى الذكور.⁵

5. المرأة في عالم ريادة الأعمال

تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر 95 في المائة من مجموع المؤسسات في لبنان، و50 في المائة من العمالة الوطنية. وبلاستناد إلى "مسح البنك الدولي للمنشآت" لعام 2019، فإن 9.9 في المائة من هذه المؤسسات تشترك في ملكيتها النساء.⁶ وتُشكّل المؤسسات متناهية الصغر التي توظّف أقل من 10

³ World Economic Forum: Global Gender Gap Report, 2021

⁴ World Economic Forum: Global Gender Gap Report, 2021

⁵ <https://data.worldbank.org/indicator/SI.UEM.TOTL.MA.NE.ZS?locations=LB>

⁶ <https://data.worldbank.org/indicator/IC.FRM.FEMO.ZS?locations=LB>

أشخاص 73 في المائة من هذا المؤشر، وهي تتركز في الغالب في مجالات تجارة الجملة والتجزئة والتصليح والعقارات والتصنيع.⁷

وفي نفس السياق، جاء في التقرير الأخير للمرصد العالمي لريادة الأعمال أن إمكانية إطلاق أو إدارة الرجال لمؤسسة جديدة في لبنان في عام 2018 تزيد بمقدار الضعف تقريباً عما عليه الأمر بالنسبة للنساء، ومع ذلك فقد كان لدى لبنان في تلك السنة أعلى مستوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث المؤسسات الناشئة التي تقودها النساء، إذ تشير الأرقام إلى أن أكثر من واحدة من كل ست نساء في لبنان تُنشئ أو تدير مؤسسة جديدة.

ومع ذلك، تظل العقبة الرئيسية أمام زيادة مشاركة المرأة في مجال الأعمال في لبنان هي الوصول إلى التمويل. ولئن كان هذا العائق يهّم جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن جنس مالكيها، فإنه يميل إلى التأثير بشكل غير متناسب على المؤسسات المملوكة للنساء، حيث لا تتجاوز نسبة القروض المصرفية الممنوحة لرائدات الأعمال 3 في المائة.⁸

6. الوضع القانوني للمرأة وحقوقها

Lebanon - Scores for Women, Business and the Law 2021



تضمّن تقرير "النساء والأعمال والقانون" على مدى السنوات العشر الماضية بيانات عن القوانين واللوائح التي تُعيق ريادة الأعمال النسائية وعمالة المرأة. ويستند المؤشر المقدم إلى دورة حياة المرأة العاملة، مع 35 نقطة بيانات بالنسبة لثمانية مؤشرات. ثم يتم احتساب الدرجات الإجمالية بأخذ متوسط كل مؤشر، مع اعتبار 100 كأعلى درجة ممكنة. وفي التقرير الأخير، سجل لبنان درجة 52.5 من 100، في حين يبلغ المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 51.5. أما الدول التي احتلت المراتب الأولى بـ100 نقطة فهي في الغالب دول أوروبية. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، فإن أعلى البلدان العربية ترتيباً هي الإمارات العربية المتحدة (82.5)، وأدناها ترتيباً هي دولة فلسطين (26.3).

7. تأثير جائحة كوفيد-19 على السياسات

يعيش لبنان أزمة سياسية تفرض عدداً من التحديات التي يعمل جاهداً على مواجهتها، في ظلّ صعوبات مالية واقتصادية متفاقمة بدأت منذ عام 2019، حيث فقدت الليرة اللبنانية ما يقرب من 90 في المائة من قيمتها، بينما بلغ التضخم السنوي نسبة 155 في المائة في فبراير 2021، مع ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية. ونتيجة لذلك، واصلت البنوك تقييد الوصول إلى المدخرات والأموال النقدية للمؤسسات والأفراد، مع مدفوعات محدودة في الخارج. كما لحق المؤسسات المتوسطة والصغيرة و متناهية الصغر في معظم

⁷ <https://berytch.org/womens-day-2021-berytch-on-women-empowerment-and-choosing-to-challenge/>

⁸ <https://www.deepl.com/en/translator#fr/en/Le%20principal%20obstacle%20C3%A0%20l'augmentation%20de%20la%20participation%20des%20femmes%20dans%20les%20entreprises%20au%20Liban%20>

القطاعات ضرر شديد جراء الأزمة المالية، وتدهورت القدرة الشرائية للسكان بشكل كبير. وزاد الوضع تفاقمًا بسبب اجراءات الإغلاق التي تمّ فرضها للتصدي لجائحة كوفي-19، بالإضافة إلى أزمة الطاقة والوقود.⁹ لقد كان للأزمة الاقتصادية القائمة حاليًا في لبنان، والتي تفاقت بسبب الجائحة وتدابير الإغلاق، تداعيات سلبية على عمالة الشباب، وخاصة الفتيات. فحسب منظمة العمل الدولية، كان لهذه التدابير تأثير كبير على أوضاع الناس من عديد الفئات الاجتماعية،¹⁰ وصار الكثير منهم يكافحون من أجل البقاء. وفي هذا السياق، تفيد الأرقام بأن أكثر من نصف السكان (55 في المائة) كانوا، في مايو 2020، يعيشون تحت خط الفقر، بزيادة قدرها 28 في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة. كما أشارت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أنّ معدل بطالة الإناث ارتفع من 14.3 في المائة قبل الأزمة إلى 26 في المائة في سبتمبر 2020، بزيادة قدرها 63 في المائة في عدد النساء العاطلات عن العمل.

8. العقبات والتحديات في عملية ريادة الأعمال (التقييم السريع)

تمّ التخطيط لإجراء تقييم سريع لتأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات والمشاريع التجارية بهدف الوقوف على العقبات والتحديات التي واجهت رواد ورائدات الأعمال خلال فترة الإغلاق وبعدها. وكان الهدف من ذلك تمكينهم/هنّ من تحديد احتياجاتهم/هن وأولوياتهم/هن من وجهة نظرهم/هن الخاصة. ولكن للأسف لم يكن بالإمكان إجراء هذا التقييم السريع في لبنان، على الرغم من كلّ الجهود التي بذلها فريق مركز "كوثر" وعديد الاتصالات التي تمّ إجراؤها (عبر المكالمات الهاتفية والبريد العادي والبريد الإلكتروني...) فيما بين أعضاء شبكة "كوثر". ومع ذلك، فقد أكدت غالبية رائدات الأعمال اللاتي تمّ الاتصال بهن أنّهن واجهن ولازلن يواجهن صعوبات جراء تداعيات الجائحة، ووعدن بالاتصال مرة أخرى للمشاركة في التقييم السريع، في حين طلب آخرون/أخريات إرسال الاستبيانات إليهم/هن لملئها وإعادة إرسالها، ولكن مع الأسف دون نتيجة. وعلى الرغم من ذلك، أمكننا تقييم الوضع من خلال الاطلاع على العدد الكبير من المنشورات والتقييمات والاستطلاعات والتحليلات ذات الصلة التي تمّ إجراؤها في لبنان.

ففي إطار دراسة استهدفت 78 من رائدات الأعمال (في بيروت وجبل لبنان وصور/جنوب لبنان) وتضمنت 29 مقابلة مع المستجيبين الرئيسيين، وهي دراسة تمّ إجراؤها في إطار مشروع دعم تمكين المرأة الممول من الاتحاد الأوروبي، تمّ تقييم بيئات العمل التي تنشط فيها المؤسسات التي تقودها وتملكها النساء، بهدف معرفة احتياجاتهنّ وتصوراتهنّ حول التحديات والعوائق التي تواجههنّ. وقد أبرزت النتائج الرئيسية لهذه لدراسة مختلف التحديات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها النساء، في سياق يتسمّ بصعوبات بالغة، بما في ذلك تقلب سعر العملة اللبنانية (86 في المائة) والقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 (76 في المائة) والتضخم المفرط (55 في المائة) وتراجع القدرة الشرائية (51 في المائة). كما تمّ التعبير عن مخاوف أخرى تتعلق بتدنيّ نشاط السوق وجودة السلع والخدمات والأضرار التي لحقت بالمباني والمعدات. وقد تبين من خلال تحليل الاحتياجات المالية وغير المالية أنّ الحصول على

⁹ Women Entrepreneurs in Lebanon: Surviving the crisis amidst the challenges, European Union for Women Empowerment (EU4WE), September 2021. https://www.expertisefrance.fr › EU4WE_report_PDF

¹⁰ نفس المصدر

التمويل هو أكثر ما تحتاجه المرأة، وهو ما عبّرت عنه حوالي 92 في المائة من المستجيبات، في حين أفادت 4 في المائة فقط من المستجيبات أنهنّ حصلن على قرض تجاري في العام الماضي.

ومن الأسباب الرئيسية لتنامي الحاجة إلى الدعم المالي، تمت الإشارة إلى التسويق والاتصالات (71 في المائة) والزيادة في رأس المال المتداول للمؤسسة (68 في المائة) وشراء الأسهم (43 في المائة). وغالبا ما تعمل المؤسسات التي تعاني من فجوات كبيرة في التمويل في قطاعات التصميم والأغذية الزراعية والخدمات والتصنيع. وأفادت رائدات الأعمال أنهنّ أعطين الأولوية للرقمنة (58 في المائة) والموارد البشرية (29 في المائة) والتدريب (22 في المائة)، في حين كانت الحاجة إلى الانتقال نحو ممارسة العمل عبر الإنترنت بسبب إجراءات الإغلاق من أكبر التحديات التي واجهتهن.

من ناحية أخرى أعربت رائدات الأعمال عن حاجتهن إلى المهارات للوصول إلى أسواق جديدة ولرقمنة أنشطتهن وعملياتهن باستخدام المنصات والأدوات الرقمية، مما يجعلهنّ أكثر قدرة على المنافسة. كما أنهنّ بحاجة إلى الدعم في استخدام التكنولوجيات الرقمية. وقد عبّرت 18 في المائة من رائدات الأعمال عن حاجتهن إلى المساعدة القانونية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع في طور التسجيل أو الدعم في المسائل القانونية التشغيلية والتعاقدية.¹¹ وقد أكدت جميع المصادر تقريبا أن المؤسسات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة، شأنها شأن نظيراتها في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، واجهت نفس التداعيات والمخاطر والتحديات خلال فترات الإغلاق وحتى بعدها. بالإضافة إلى ذلك، عرفت المؤسسات تراجعاً حاداً في نشاطها جراء الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد.

9. تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفوارق بين الجنسين

الهدف من تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين هو تقييم القدرة التنافسية وأداء عدد من سلاسل القيمة في كلّ من القطاعات/القطاع الفرعية المحددة، ومن ثمّ تحديد العوائق والفرص الحقيقية أو المحتملة للنساء والرجال التي قد تحكمها الأعراف والقوانين والهيكل المؤسسية.

يتمّ إسناد درجات التقييم على أساس تحليل الردود الخاصة بكل سؤال على مستوى المصفوفة (مع مقارنة سلاسل القيمة المختلفة من خلال قراءة أفقية). تُسند الدرجات لكلّ قطاع فرعي أو سلسلة قيمة وفقاً للمعايير الفرعية ويكون ذلك باستخدام الدرجات من 1 (منخفض جداً / سيئ جداً) إلى 4 (جيد / مرتفع). يتم التوصل للنتيجة الإجمالية لكل سلسلة قيمة باعتماد الصيغة التالية: الدرجة الإجمالية للقطاع الفرعي = % البُعد الاقتصادي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % السؤال) + % البُعد البيئي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % السؤال) + % بُعد الإدماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البعد المؤسسي X (مجموع الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال). وبذلك نحصل على الدرجات الإجمالية لكل سلسلة قيمة، وتكون أعلى درجة هي 4.

مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة: البعد الاقتصادي (40%)، وبعد النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي (40%) والبعد المؤسسي (20%)، أدى تحليل المعايير المختلفة التي تم تطبيقه على القطاعات الثلاثة (الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات) وبشكل أكثر تحديداً على القطاعات الفرعية الثلاثة المختارة:

¹¹ نفس المصدر

الأغذية الزراعية، المنسوجات والملابس، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ما يلي:

الجدول 5: درجات تحليل سلسلة القيمة الحساسة للنوع الاجتماعي

مقاييس تحديد الدرجات	الدرجة الأعلى	القطاع الفرعي 1: الأغذية الزراعية	القطاع الفرعي 2: المنسوجات	القطاع الفرعي 3: تكنولوجيا المعلومات والاتصال
البعد الاقتصادي (40%)	1.6	1.2	0.9	1.5
بعد النوع الاجتماعي (40%)	1.6	0.88	0.92	1.12
البعد المؤسسي (20%)	0.8	0.68	0.32	0.54
المجموع (100%)	444	2.76	2.14	3.16

10. التحليل الأولي

انطلاقاً من التحليل المقارن للقطاعات الفرعية الثلاثة، واستناداً إلى المنشورات والبيانات المتاحة،¹² برز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، على عكس القطاعين الفرعيين الآخرين، باعتباره القطاع الذي يتمتع بأكبر قدر من الإمكانيات استناداً إلى عدد من الاعتبارات، فهكذا،

يُعتبر لبنان أحد المصدّرين الرئيسيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تنشط 80 في المائة من شركات تطوير البرمجيات في مجال تصدير البرمجيات العمودية والتطبيقات الجوالية. فتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال القطاع الوحيد الذي استفاد إلى حدّ كبير من جائحة كوفيد-19 وآثارها السلبية. وتتوفر للشركات اللبنانية العاملة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرص هامة للنمو في ظل ما يشهده السوق من تنامي سريع في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مع الغلم أن الحكومة ركزت بشكل خاص على إصلاح القوانين المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحديثها. كما توجد برامج ومبادرات تهدف إلى تعزيز تمثيل المرأة في سلسلة القيمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الاستنتاجات والتوصيات

أظهر التحليل الشامل لنتائج تحليل الوضع (الكمي والنوعي) والتقييم السريع وتحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين عدداً من الاهتمامات والاحتياجات التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التواصل مع أصحاب/صاحبات الأعمال الآخرين/الأخريات بروح تعاونية بهدف تبادل المعلومات حول مجال نشاطهم/هن والفرص المتاحة،
- اكتساب فهم أفضل للقوانين واللوائح التي تحكم قطاع نشاط المؤسسة، مع ضمان الامتثال للمقتضيات التنظيمية،

¹² واجهت عملية جمع البيانات صعوبات من حيث توفرها واتساقها. فالبيانات حول موضوع البحث محدودة للغاية، إن لم نقل شحيحة، في مختلف البلدان. وحتى في حالة توفرها وبحسب المصادر التي تمت الاستعانة بها، كانت البيانات متناقضة، وهو ما شكّل تعقيداً إضافياً لعملية البحث.

- وصول أفضل إلى برامج التدريب في المجالات التقنية والإدارية،.
- قدرة أفضل على إدارة الموارد البشرية والمالية،
- القدرات والمهارات على تخطيط الأعمال بما في ذلك اعتماد تقنيات جديدة في إدارة الأعمال مثل التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي

من المتوقع أن يتمكن أصحاب المصلحة المعنيون من إثراء هذه النتائج الأولية انطلاقاً من تجاربهم الخاصة وإبراز القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين البلدان وتحديد الأولويات من أجل تطوير إطار استراتيجي يتم تقديمه في جولة أخرى من المناقشات للمصادقة عليه واعتماده في الندوة الإقليمية الثانية التي ستعقد في النصف الأول من عام 2022.